

ملخص تنفيذي

لقد نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٦/٢٠٠٧. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية.

وقد بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي (بأسعار السوق) خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو ٧,٢٪، ويرجع هذا الارتفاع بصفة أساسية إلى النمو السريع في الإنفاق الاستثماري بالإضافة إلى استمرار نمو الطلب الاستهلاكي المحلي، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للاستثمارات المنفذة نحو ١٥,٥٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٣,٨٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، بينما ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الكلي بمعدل ٥,٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المنفذة قد وزعت خلال عام الدراسة على العديد من القطاعات من بينها نحو ٥٩٪ في كل من قطاعات الصناعات التحويلية والمنتجات البترولية، والنقل والإتصالات، والإستخراجات.

ومن العوامل الرئيسية لدفع عملية النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨ تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في كل من القطاعات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام. وعلى صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارة المالية بتطبيق العديد من الإصلاحات بداية من العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي تستهدف خفض العجز الكلي وتحسين المؤشرات المالية، ورفع مستوى معدلات نمو النشاط الإقتصادي مع مراعاة الجانب الإجتماعي.

وقد تضمنت منظومة الإصلاح المالي تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتطبيق قانون الدمغة الجديد، وتطوير إدارة الضريبة على المبيعات، وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق متضمنة ترشيد أوجه الإنفاق على دعم الطاقة، وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزنة العامة للدولة وصناديق التأمين الإجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية. وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة وفي كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي.

والى جانب الإصلاح الهيكلي الشامل في مجالات السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة على تقديم برامج جديدة لدعم عدد من الأنشطة الإنتاجية، مثل برامج لتدريب العمالة المصرية، وتحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية، بالإضافة إلى برامج لتطوير وتحسين البنية الأساسية في صعيد مصر. كذلك، بادرت الحكومة بوضع برنامج للمشاركة بين القطاعين العام والخاص، والذي من شأنه تدعيم الإنفاق الاستثماري لمشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية الأخرى مثل التعليم والصحة، دون أن يمثل هذا الإنفاق عبئاً إضافياً على برنامج الإصلاح المالي.

وتشير أحدث بيانات الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة يوليو- مارس من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى تراجع معدل النمو الحقيقي تأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. وقد أثرت الجولة الثانية من الأزمة العالمية على نمو بعض القطاعات المحلية التي تعتمد على الطلب الخارجي، بالإضافة إلى التباطؤ الملحوظ في الإنفاق الاستثماري. وبناءً على ما سبق، فقد سجل معدل نمو الناتج الحقيقي^١ بسعر السوق ٤,٧٪ خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا التباطؤ إلى انخفاض معدل النمو الحقيقي للاستثمارات خلال الفترة يوليو - مارس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ليحقق ٣,٦٪ في مقابل معدل نمو بلغ ١٥,٤٪ خلال نفس الفترة من العام السابق، وقد عوض ذلك جزئياً استمرار تنامي الاستهلاك النهائي بمعدل ٤,٩٪ خلال فترة الدراسة في مقابل ٤,٦٪ خلال الفترة المقابلة من العام السابق. وجدير بالذكر أن الاستثمارات المنفذة خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قد تركزت في كل من قطاع البترول الخام والتعدين وقطاع الصناعات التحويلية والمنتجات البترولية (بنسبة ٣٩٪ من إجمالي الاستثمارات المنفذة)، ويتبعهم في الأهمية قطاعي النقل و الإتصالات (بنسبة ١٧,٧٪ من الاستثمارات المنفذة).

^١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي باستخدام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كسنة أساس.

وقد حقق الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج معدل نمو حقيقي يصل إلى ٤,٧٪ خلال فترة الدراسة مقابل معدل نمو قدره ٧٪ خلال الفترة يوليو -مارس من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن الملاحظ أن هذا التراجع يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ كل من قطاعات قناة السويس (تراجع معدل النمو الحقيقي بـ ١,٥٪، ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٢,٣٪، ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، و الصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٤٪، ١٥,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والسياحة (معدل نمو حقيقي ٥,٦٪، ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما استمرت قطاعات الإستخراجات (معدل نمو حقيقي ٦,٥٪، ١٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والاتصالات (معدل نمو حقيقي ١٥٪، ٣,٦٪ من الناتج المحلي) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو- مارس من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. حيث إستقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الاقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فمن المتوقع ان تستقر عند نفس معدلاتها المحققة خلال السنة المالية السابقة. وتجدر الإشارة إلى قيام البنك المركزي بإعادة توبيخ ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى" مع العلم أنه إذا تم استثناء اثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية.

وطبقاً للعمليات المبدئية (المعدلة) الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد إستقرت نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الاجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. أما عن نسبة العجز الأولي^٤ إلى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة بلغت ٢٥,٨٪ لتصل إلى ٢٧٨,٦ مليار جنيه (٢٦,٨٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٨,٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٣٧٪ لتسجل ١١٥,٤ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيللة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٦٪ إلى ٨٠,٢ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيللة الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٦٪ لتحقق ٦٥,٩ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٤٪ لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٦,١٪ لتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٤٪ فقط لتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى ٧,٦ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٠,٢٪ لتصل إلى ١٠٧,٧ مليار جنيه خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٣,٢٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٤٧,٧ مليار جنيه (٣٣,٤٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال الفترة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ لتصل إلى ٢٨,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١٩,٧٪ لتصل إلى ٧٥,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٣,٢٪ إلى ٤٢,١ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لحفز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

كما تشير أحدث بيانات الموازنة العامة عن شهر يوليو ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى وجود عجز كلي بلغت نسبته ١,٣٪ من الناتج المحلي ليسجل ١٤,٨ مليار جنيه، مقارنة بـ ١٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الشهر من العام السابق. بينما استقرت نسبة العجز الأولى عند ٠,٥٪ من الناتج المحلي خلال شهر الدراسة مقارنة بشهر يوليو من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فقد انخفض إجمالي الإيرادات والمنح بـ ٧,٦٪ خلال شهر يوليو ٢٠١٠/٢٠٠٩ لتصل إلى ١٠ مليار جنيه مقارنة بـ ١٠,٧ مليار جنيه خلال نفس الشهر من العام السابق. ويرجع الانخفاض في إجمالي الإيرادات والمنح إلى انخفاض الإيرادات المحصلة من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بنسبة ١٤,٦٪ و ٨,٨٪ ليحققا ٣,٧ مليار جنيه و ١ مليار جنيه على التوالي. أيضاً، فقد إنخفضت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ ١٣,٧٪ إلى ١,٩ مليار جنيه نتيجة لانخفاض الفائض المحول من قناة السويس وشركات قطاع الأعمال العام خلال شهر يوليو ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بشهر يوليو من العام السابق. على نحو آخر، فقد ارتفعت الحصيلة من كل من الضريبة على الدخل والضرائب على الممتلكات بـ ٦,٧٪ و ٤٥,١٪ ليصلا إلى ٢,٧ مليار جنيه و ٠,٢ مليار جنيه على التوالي.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بـ ١,٦٪ خلال شهر يوليو ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢٤,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢١,٣ مليار جنيه خلال نفس الشهر من العام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى زيادة المصروفات في جميع الأبواب فيما عدا باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

فقد ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٧,٧٪ لتصل إلى ٧,٥ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٥٥,١٪ إلى ٨,٦ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢٩,١٪ إلى ٠,٩ مليار جنيه. أيضاً ارتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٤٤,٤٪ إلى ٢,١ مليار جنيه، كما ارتفعت المصروفات الأخرى بحوالي ٣٠,٨٪ لتصل إلى ٢ مليار جنيه خلال شهر الدراسة. وعلى نحو آخر فقد تقلصت فاتورة الدعم بـ ٧٤٪ لتصل ١,٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٥ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويمكن تفسير ذلك بإنخفاض مصروفات دعم السلع التموينية في ضوء انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^٦ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي.^٧

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في

نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد ارتفعت أرصدة الدين المحلي في نهاية يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بالعام السابق، إلا أنها قد استقرت نسبة إلى الناتج الإجمالي. فقد بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ٦٩٩,٧ مليار جنيه (٦٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٩٩,٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٦٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة خلال عام الدراسة نحو ٥٦٢,٣ مليار جنيه (٥٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٤٧٨,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٥٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ قد اعتمدت في الأساس على زيادة إصدارات أذون وسندات ليعمل رصيد كل منهما إلى ٢٣٩,١ مليار جنيه و ٩٢,٥ مليار جنيه على التوالي في نهاية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٤٦,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦١٢,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٥٨,٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥١٣ مليار جنيه (٥٧,٢٪ من الناتج المحلي) في آخر عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٤٦٤ مليار جنيه (٤٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٣٨٢ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ (٤٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال عام الدراسة بصفة أساسية عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٦ مليارات جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وبالمثل فقد بلغ إجمالي الدين العام المحلي ٦٤٠,٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٦١,٦٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٣٧,٦ مليار جنيه (٦٠٪ من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٤٧٢,٨ مليار جنيه (٤٥,٥٪ من الناتج المحلي) مقابل ٣٨٧,١ مليار جنيه (٤٣,٢٪ من الناتج المحلي) في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وتجدر الإشارة إلى أن رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية قد اتسم بالإستقرار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وبالتالي فإن الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي ترجع في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة.

أما عن خدمة الدين المحلي المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفع خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة ١٢,٢٪ إلى ٥٨,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة بحوالي ٧,١٪ لتصل إلى ٩,٧ مليار جنيه خلال عام الدراسة وكذلك ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٥,١٪ لتصل إلى ٤٩,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

أما عن أهم أدوات الدين المحلي المتداول لأجهزة الموازنة فقد بلغ متوسط آجال أذون وسندات الخزانة في نهاية يونيو ٢٠٠٩ إلى ١,٤ سنة وبلغ متوسط سعر الفائدة المستحق عليها ١١,٢٪.

و تشير البيانات إلى انخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجي في نهاية مارس ٢٠٠٩ بنحو ١٠,٥٪ إلى ما يعادل ٣٠,٩ مليار دولار (١٦,٧٪ من الناتج المحلي)، وذلك مقابل ٣٤,٥ مليار دولار (٢١٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٥ مليار دولار (٨١٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية مارس ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢١,٨ مليار جنيه في مارس ٢٠٠٨.^٨

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد سجلت جملة السيولة المحلية في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٩ نحو ٨٣١ مليار جنيه، حيث استقرت معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية لتسجل ٨,٤٪ خلال يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨,٥٪ خلال الشهر السابق، ولكنها إنخفضت مقارنة بمعدل نمو بلغ ١٥,٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٨. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الإرتفاع الملحوظ في صافي الأصول المحلية بـ ٢٤,٦٪ خلال فترة الدراسة، مما عوض الإنخفاض الكبير في صافي الأصول الأجنبية بنسبة ١٦,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩.

^٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس توييب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافي حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

سجلت صافي الأصول المحلية حوالي ٥٧٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤٦٣ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٨، وترجع هذه الزيادة إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٥٧٪ ليصل إلى ٢٧٣ مليار جنيه ونمو صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ٥,١٪ ليصل إلى حوالي ٣٨٩ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت المطلوبات من قطاع الأعمال العام بمعدل ٢٣,٢٪ لتصل إلى ٣٣ مليار جنيه.

وفي نفس الوقت، يرجع الانخفاض في معدل نمو صافي الأصول الأجنبية إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي بـ ٤,٨٪ إلى ١٧١,٧ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بارتفاع قدره ٨٩٪ خلال العام الماضي، وبالإضافة إلى ذلك فقد إنخفض صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بنحو ٣٣,٢٪ ليصل إلى ٨٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بارتفاع ضئيل قدره ٠,١٪ خلال العام الماضي.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٨,٧ لتبلغ ٦٤٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ٧,٣٪ ليصل إلى ١٨٣ مليار جنيه. بالنسبة إلى صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي فقد تراجع خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق بنسبة ٩,٤٪ ليبلغ ٣١,٣ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بشهر مايو ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣١,٢ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٨,٥٪ في يونيو ٢٠٠٩ إلى ٨٢٠ مليار جنيه، منها ٨٧,٥٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ٧,١٪ إلى ٤٣٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ٧,٨٪ ليصل إلى ٣٩٩ مليار جنيه مما عوض الانخفاض في معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ١,٣٪ ليصل إلى ٣٠,٧ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٨,٥٪ في يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٤٧,٧٪ في شهر يونيو من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٣,٩٪ مقابل ٦٨,٨٪ في العام السابق.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٨,٩٪ ليحقق ٧,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضاً بنسبة ١٣,٢٪ خلال عام الدراسة لتحقق ٥٧,٢ مليار دولار، في الوقت ذاته إنخفض إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ٥,٢٪ إلى ٦١,٦ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ٤,٤ مليار دولار (-٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٢,٨٪ مقارنة بنحو ١٠١,٤٪ في العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ صافي تدفقات للداخل بقيمة ١,٤ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار خلال العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للداخل لتحقق ٤,٢ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ ٢,٢ مليار دولار خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع صافي تدفق أصول البنوك الأخرى (للداخل) لتحقق ٨,٣ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٢,٥ مليار دولار خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، فقد بلغ صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل نحو ٨,١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بصافي تدفقات للداخل في حدود ١٣,٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق، كما سجل صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر تدفق للخارج قدره ٩,٢ مليار دولار خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١,٤ مليار دولار تدفق للخارج خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٣٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل صافي تدفقات للخارج بـ ٣ مليار دولار خلال العام السابق.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧,٥ أشهر مقارنة بـ ٧,٩ أشهر خلال العام المالي السابق. كما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٠,٠٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٥٥,٦٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ CASE (٣٠ سابقاً) خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ بـ ٤٧١ نقطة ليصل إلى ٦١٧٤ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٥٧٠٣ نقطة، في حين انخفض المؤشر بنسبة ٣٣,٣٪ بالمقارنة بمستواه المحقق في نهاية يوليو من العام السابق والذي بلغ ٩٢٥١ نقطة. كذلك انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٣٤,٢٪ في يوليو ٢٠٠٩ ليسجل ٥٠١ مليار جنيه (٤٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٨,٧ لتبلغ ٦٤٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ٧,٣٪ ليصل إلى ١٨٣ مليار جنيه. بالنسبة إلى صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي فقد تراجع خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق بنسبة ٩,٤٪ ليبلغ ٣١,٣ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بشهر مايو ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣١,٢ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٨,٥٪ في يونيو ٢٠٠٩ إلى ٨٢٠ مليار جنيه، منها ٨٧,٥٪ وودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ٧,١٪ إلى ٤٣٠ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠٠٩، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ٧,٨٪ ليصل إلى ٣٩٩ مليار جنيه مما عوض الانخفاض في معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ١,٣٪ ليصل إلى ٣٠,٧ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٨,٥٪ في يونيو ٢٠٠٩ مقابل ٤٧,٧٪ في شهر يونيو من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٣,٩٪ مقابل ٦٨,٨٪ في العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولرة في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ٢٠,١٪ في يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٠,٧٪ خلال الشهر السابق و ٢٠,٨٪ في شهر يونيو ٢٠٠٨. بالنسبة لمعدلات الدولرة في الودائع خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ فقد انخفضت أيضاً لتصل إلى ٢٥,٧٪ مقارنة بـ ٢٦,٣٪ في الشهر السابق و ٢٥,٨٪ في يونيو ٢٠٠٨.

استقر معدل التضخم السنوي^٩ لحضر الجمهورية خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ عند ٩,٩٪ مقارنة بالشهر السابق (٩,٧٪ لإجمالي الجمهورية خلال شهر يوليو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٩,٨٪ لإجمالي الجمهورية في الشهر السابق) وليسجل بذلك تراجعاً تراكمياً مقداره ١٣,٧ نقطة مئوية خلال الإحدى عشر شهراً الماضية. بينما ارتفع معدل التضخم الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ٢,٢٪ مقارنة بـ ٠,٤٪ خلال الشهر السابق نتيجة ارتفاع معدل التضخم لمجموعة الطعام والشراب لتسجل ٤,٢٪ مقارنة بـ ٠,٥٪ خلال شهر يونيو ٢٠٠٩. وعلى نحو آخر، إنخفض مؤشر أسعار المنتجين بشكل ملحوظ في يوليو ٢٠٠٩ ليسجل -١٣,٤٪ مقارنة بـ -١٢,٠٪ في الشهر السابق عليه، ومقارنة بـ ٣,٢,٣٪ خلال شهر يوليو ٢٠٠٨.

في ضوء الانخفاض التراكمي في معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين خلال الفترة السابقة وكذا تباطؤ نمو الناتج المحلي الحقيقي، قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) للمرة الخامسة على التوالي في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩، حيث تم تخفيض سعر الفائدة على الودائع لمدة ليلة واحدة بواقع ٠,٥٪ ليصبح ٨,٥٪ في حين تم تخفيض سعر الفائدة على الإقراض لمدة ليلة واحدة بواقع ٠,٥٪ أيضاً ليصبح ١٠٪.

وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عجزاً كلياً بلغ ٣,٤ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٥,٤

٩ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كعشر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

٩